

المعلم: «جنيف 2» تحت سقف الرئيس



المعلم: قرار التسليح لن يغيّر في موازين المعادلة على الأرض (أ ف ب)

سوريا» بزيادة الدعم للمعارضة المسلحة بالخطير جداً لأنه سوف «يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة».

ولفت المعلم إلى أن القرار الجديد لن يغير في موازين المعادلة على الأرض، و«تخيّل مقاتلو المعارضة أن بإمكانهم خلق توازن للقوى، فإنهم سينتظرون سنوات» ذ «احتمال أن تضاهي قوتهم قوة الجيش النظامي احتمال ضعيف، رغم التعهدات بتزويدهم بالسلاح».

ونوّه المعلم إلى أن الدول الداعمة للإرهاب ليس لها مصلحة بوقف العنف في سوريا طالما أن ذلك يخدم إسرائيل، لافتاً إلى أنه لا أحد يستطيع السيطرة على قرار المسلحين الأجانب الموجودين في سوريا، ولا أحد يستطيع إخراجهم سوى الجيش السوري.

وأوضح المعلم أن سوريا ملتزمة بالتحقيق في استخدام السلاح الكيميائي في خان العسل «لأن الإرهابيين استخدموا غاز الأعصاب، ولدينا وثائق تثبت ذلك قدمناها للأمم المتحدة وللأصدقاء الروس».

من جهتها، أعربت وزارة الخارجية الروسية عن قلقها الشديد بشأن تسليح المعارضة السورية، مؤكدة أن المزيد من تسليح المعارضة السورية يدفع إلى الحل العسكري المدمر في سوريا. وأكدت، تعليقاً على نتائج اجتماع «أصدقاء سوريا» في الدوحة في بيان، أن نية دعم المعارضة عسكرياً دون قيود تخالف بالكامل مهمة تحقيق حل سياسي بأسرع ما يمكن في سوريا.

وأشارت الخارجية إلى ورود أنباء حول زيادة قطر والسعودية إمدادات الأسلحة إلى المعارضة السورية، وكذلك تولي خبراء أميركيين وفرنسيين تدريب مسلحين سوريين في قواعد في تركيا والأردن. ودعت الخارجية الروسية كل الأطراف المعنية من جديد إلى التركيز على وقف العنف فوراً والتوصل إلى تسوية سياسية على أساس بيان جنيف.

وفي سياق متصل، دعا وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، من نيويورك، إلى «عدم التخلي» عن مؤتمر «جنيف 2»، لكنه أقر بأن الهجوم العسكري الذي

«جنيف 2» من تأجيل إلى تأجيل. لندن لا تراه في «موعد وشيك»، فيما دمشق لا ترى جدوى في الذهاب إليه إذا كان الشرط «تنحي الأسد»

رغم التمسك الغربي بمؤتمر «جنيف 2»، لا يبدو أن سقف دمشق مناسب لتطلعات الغرب، حيث «لا مؤتمر شرطه تنحي الأسد»، في حين أكدت موسكو أن المزيد من تسليح المعارضة يدفع إلى الحل العسكري المدمر في سوريا. وأكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن حكومة بلاده «لن تسلّم السلطة إلى الطرف الآخر» في مؤتمر «جنيف 2»، وأشار إلى أنه لا ضرورة للذهاب إلى المؤتمر إن كان شرط عقده تنحي الرئيس بشار الأسد، مشدداً على أن قرار تسليح المعارضة سيطيبل أمد الصراع.

وقال المعلم، خلال مؤتمر صحافي، «سننوجه إلى جنيف لا من أجل تسليم السلطة إلى الطرف الآخر، ومن لديه وهم في الطرف الآخر أنصح بالآتي إلى جنيف».

وأعاد المعلم التأكيد أن الحكومة السورية جادة في قرارها المشاركة في المؤتمر لأنه فرصة حقيقية يجب عدم تفويتها، موضحاً «سننوجه إلى جنيف من أجل إقامة شراكة حقيقية وحكومة وطنية واسعة تشمل أطرافاً عن الشعب السوري، وخاصة جيل الشباب والنساء»، مشيراً إلى أنهم «الأحق في المشاركة في رسم مستقبل سوريا الديموقراطي التعددي الذي نعمل من أجله».

وشدد المعلم على أن الحكومة السورية لن تقبل بأي حل يفرض عليها من الخارج، ولن تقبل حتى بافكار تاتيها من الخارج، موضحاً أن «الحوار بين السوريين أنفسهم بين معارضة في الخارج ومعارضة وطنية في الداخل، ونحن معهم سنبنّي سوريا».

ودعا دول الجوار إلى وقف تسليح المعارضة، ووصف قرار «دول أصدقاء

المالكي:
العراق لن يسمح لشخص واحد أو قطعة سلاح واحدة بدخول سوريا

وكرر أن لندن «لم تتبنّ موقفاً أو (تتخذ) قراراً» حول تسليح المعارضين السوريين، لكنه شدد على «استحالة التوصل إلى حل سياسي إذا تمت إزالة المعارضة الديموقراطية بالقوة».

من جهة ثانية، اتهم رئيس مجلس الشورى الإيراني، علي لاريجاني، الغرب بـ«العمل على الضغط على بلاده، وتقويض محور المقاومة من خلال تسليح المعارضة السورية». وأضاف لاريجاني، بحسب ما نقلت

تشنه دمشق يجعل مشاركة المعارضة في المؤتمر «أكثر صعوبة».

وصرح هيغ للصحافيين، قبل أن يترأس اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي مخصصاً لأعمال العنف الجنسية في النزاعات المسلحة، «علينا ألا نتخلى عن محاولة عقد المؤتمر» لأنه «ينبغي إيجاد حل سياسي» للنزاع في سوريا، «والذي يهدد بأن يصبح أسوأ». وأوضح هيغ أن المؤتمر لن يعقد «في موعد وشيك».

إعصار حلب» يتحول إلى «قادسية»... بلا نتيجة

وأعلنت صفحات التنسيقيات المعارضة مقتل طفلتين برصاص قناصة الجيش خلال الهجوم على حي الراشدين، فيما لم تعلن سقوط قتلى من قبل المهاجمين.

كذلك أطلق المسلحون صاروخين محلي الصنع على حي حلب الجديدة سقطاً بالقرب من دوار السلام ولم يؤدي إلى سقوط قتلى. في المقابل، رأى مصدر عسكري أن العملية فشلت في اليوم الأول كما حصل في «إعصار حلب»، ولا تزال «جثث كثير من قتلاهم في حي الراشدين من جهة المنصورة التي تسللوا منها».

المصدر رأى أن فتح معركة جديدة في الأحياء الغربية هو «لذر الرماد في العيون بعد هزيمتهم المنكرة في الصاخور، وللتحويل الإعلامي كما اعتدنا»، مشيراً إلى أن «الجيش أحكم سيطرته على كل المرتفعات المشرفة على بلدة كفر حمرة المتاخمة لعندان وأنها بحكم الساقطة عسكرياً، وهي خالية من السكان والمسلحين على حد سواء».

في موازاة ذلك، رأت صحيفة «الدلي تلغراف»، أن «المعارضة المسلحة تعي درس القصير لدحر قوات (الرئيس بشار) الأسد في حلب».

ويروي مراسل الصحيفة في حلب نقلاً عن المعارضة المسلحة دحراً هجوماً توعد

لم تكن العملية الفاشلة هي الأولى من نوعها في حلب. فعمليات الكبرى انتهت نهاية مأساوية لا يرد لها ذكر في وسائل الإعلام الداعمة للمسلحين، وكان القتلى رجال اليون في لعبة إلكترونية. وبعد تلاشي «الإعصار» في الأحياء الشرقية والشمالية، روجت الجماعات المسلحة لقرب إطلاق عملية تحرير الأحياء الغربية من المدينة، التي انطلقت منها أرتال الجيش في الأسبوعين الأخيرين لتوسع نطاق السيطرة غرباً بعيداً عنها كيلومترات عدة.

القادسية

«إعصار حلب» أخذ وتحوّل إلى «غزوة» من الدرجة الثالثة. معركة تحرير أحياء حلب انحسرت في نسختها المعدلة باسم «القادسية» إلى تحرير الأحياء الغربية فقط الواقعة بعد المتحلق الغربي. فور إطلاق العملية أعلنت الجماعات المسلحة سيطرتها على كامل حي الراشدين الذي طهره الجيش منذ أسبوعين، وتكبد الجيش السوري خسائر فادحة من بينها إعطاب دبابة T72 «ما اضطرها إلى التراجع»، وفق بياناتهم، التي أكدت استهداف مباني البحوث العلمية بقذائف، ما أدى إلى اندلاع النيران في بعضها.

جمع المسلحون جثث قتلاهم مع حلول الظلام وتواروا مجدداً بانتظار عملية جديدة. مصدر معارض قال لـ«الأخبار» إن «معظم القتلى سقطوا خلال ساعات قليلة صباح الخميس. العملية فاشلة بكل المقاييس، وهناك عشرات الجرحى بحالة حرجة. عوامل كثيرة سببت الكارثة. الخيانة والاختراق الأمني من استخبارات النظام، وضعف التخطيط، وسيطرة قادة بلا خبرة عسكرية، ومعظمهم خدموا في الجيش كحجاب وسائقين ولديهم عقدة التسلط».

وأضاف المصدر أن «الدافع للعملية كان تخفيف الضغط عن الريف الشمالي والغربي بأي ثمن، وتحقيق أي إنجاز ولو سيطرة على جزء من حي، لكن دفاعات الجيش كانت أقوى مما تخيلنا».

وتركزت معظم الخسائر في ثلاثة محاور، هي محور الصاخور - العرقوب، سليمان الحلبي، ومحور بستان الباشا - الميدان، ومحور بني زيد - الأشرقية، حيث سقط فيها أكثر من 100 قتيل.

فشل «إعصار حلب» رافقه فشل «الفتح المدين» في ريف إدلب، الذي تقول مصادر المعارضة إنه أكبر خسارة تتلقاها كتائب «أحرار الشام الإسلامية» منذ بداية الأزمة، حيث سقط خلالها نحو 200 قتيل وجريح.

حلب - بأسك ديوب

مجزرة حقيقية تعرض لها مسلحو «الجيش الحر» في حلب خلال عملية «إعصار حلب» لتحرير المدينة من «بطش النظام الغاشم وحزب الشيطان والمليشيات الصفوية». «الإعصار» الذي انقلب نسمة صيفية حارة خلال ساعات قليلة صباح الخميس، حيث قتل أكثر من 130 مسلحاً، ما دفع مخطط الهجوم العقيد عبد الجبار العكيدي، رئيس المجلس العسكري الثوري لحلب وريفها، إلى الاستقالة من «مجلس القيادة العسكرية العليا لهيئة الأركان في الجيش السوري الحر»، الذي «سقط» في نظر «غالبية الثوار» في حلب وفق تعبيره. في حين أطلقت، من جهة أخرى، غزوة «القادسية» التي تهدف إلى تحرير الأحياء الغربية من المدينة، الأمر الذي قابلته سكانها باستياء شديد، فحيث يحل المسلحون يحل الخراب.

إعصار صيفي

مضى يوم «الإعصار» كأي يوم عادي، رغم سقوط أكثر من 140 قذيفة على الأحياء المصنفة «أمنة»، وما إن انتصف النهار حتى عادت الحياة إلى طبيعتها في تلك الأحياء، وكان حلب قارة كبرى تتبلع الأحداث.

لم يفرغ بعد قاموس أسماء المعارك التي تشنها الجماعات المسلحة. آخر ما حُرّر كان «إعصار حلب»، ثم جاءت «القادسية»، التي لقيت مصير «الإعصار» ذاته